

الجمعية العامة الدورة السبعون
البند ١٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/70/L.33)]

١٢٥/٧٠ - الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن
الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض
العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في دورتها السبعين:الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ
نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلوماتنحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة
بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المعقود في نيويورك
في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،إذ نشير إلى الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(١) التي
طلب فيها إلى الجمعية العامة أن تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع
المعلومات في عام ٢٠١٥، وإذ نؤكد من جديد في هذا الصدد دور الجمعية في هذه العملية،
وإذ نؤكد من جديد أيضا أن الجمعية قررت، في قرارها ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه
٢٠١٤، أن يحتتم الاستعراض العام باجتماع رفيع المستوى للجمعية مدته يومان تسبقه
عملية تحضيرية حكومية دولية تأخذ في الاعتبار أيضا المدخلات المقدمة من جميع الجهات
المعنية صاحبة المصلحة،

(١) انظر A/60/687.



وإذ نرحب بالإسهامات البناءة والمتنوعة الواردة من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، في إطار تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومعالجة الثغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجالات التي يتعين مواصلة التركيز عليها، والتصدي للتحديات، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ نستند على إسهامات أخرى ذات صلة منها الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي أجرته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ٢٠١٥، والوثيقة الختامية المنبثقة عنه بعنوان "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري"؛ واجتماع أصحاب المصلحة المتعددين لاستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت عنوان "نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة"، والبيان الختامي المنبثق عنه بعنوان "إتاحة المعلومات والمعارف للجميع: توسيع نطاق الرؤية وتجديد الالتزام"؛ والاجتماع الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين لاستعراض القمة العالمية، الذي نسقه واستضافه الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي نظمه، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوثيقتان الصادرتان عنه اللتان تم اعتمادهما بتوافق الآراء، وهما البيان المنبثق عن الاستعراض العشري للقمة العالمية بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ نؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، انطلاقاً من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وسعيها منها إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ نؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢) وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتمهئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

١ - نؤكد من جديد رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك برؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لبناء مجتمع معلومات جامع محوره الإنسان ويتجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه إيجاد المعلومات والمعارف والحصول عليها والاستفادة منها وتبادلها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي ظل الاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٣) والتفكير بأحكامه.

٢ - نؤكد من جديد كذلك التزامنا بإعلان مبادئ جنيف^(٤) وخطة عمل جنيف وخطوط العمل الواردة فيها^(٤)، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات^(١)، ونقر بضرورة أن تواصل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة العمل سوياً من أجل تنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - نؤكد من جديد إضافة إلى ذلك قيم ومبادئ التعاون والتواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين التي طبعت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ نشوئها، ونسلم بأن المشاركة الفعالة للحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، والشراكة والتعاون مع هذه الجهات، كل حسب دورها ومسؤولياتها، ولا سيما بتمثيل متوازن من البلدان النامية، كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة لإيجاد مجتمع المعلومات.

٤ - نرحب بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، حيث انتشرت

(٢) القرار ١/٧٠.

(٣) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٤) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

في جميع أركان المعمورة تقريبا، وأوجدت فرصا جديدة للتواصل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ونشير في الوقت ذاته إلى التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها.

٥ - ندرك أن تزايد الربط والابتكار وسبل الاستفادة كان له دور حاسم في إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو إلى إجراء مواءمة وثيقة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢)، ونبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ونلاحظ أن الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا في حد ذاته مؤشرا وتطلعا إنمائيا.

٦ - نعرب مع ذلك عن قلقنا من استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها والفجوة الرقمية بين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز البيئات السياساتية التمكينية والتعاون الدولي لخفض الأسعار وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والحفاظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم. وعلاوة على ذلك، نقر بأنه هناك فجوة بين الجنسين ضمن الفجوات الرقمية، ونشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصولها على التكنولوجيا الجديدة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعدة لأغراض التنمية.

٧ - نقر بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات المحددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئين والمشردين داخليا، والمهاجرين، والمجتمعات النائية والريفية.

٨ - نؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت ينبغي أن تظل تتقيد بالأحكام المنصوص عليها في نتائج المؤتمرين المعقودين في تونس وجنيف.

٩ - نؤكد من جديد إضافة إلى ذلك أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت. ونؤكد على أن إحراز التقدم

نحو تجسيد رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات يجب ألا يعتبر رهنا بالتنمية الاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب وإنما أيضا رهنا بإحراز تقدم في ما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٠ - ينبغي أيضا أن يكون بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة أولوية، لا سيما بالنظر إلى التحديات المتنامية، ومنها إساءة استخدام هذه التكنولوجيا للقيام بأنشطة ضارة تتراوح بين المضايقة والجريمة والإرهاب.

١١ - نكرر تأكيد التزاماتنا المتعلقة بالاستخدامات الإيجابية للإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، في ظل القانون، ضد الاستخدامات السيئة لتلك التكنولوجيا على النحو المشار إليه في الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات الواردة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف. ونقر أيضا بأهمية الأخلاق، على النحو المشار إليه في خط العمل جيم - ١٠ من خطة العمل، في إقامة مجتمع المعلومات وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عناصر تمكين لتحقيق التنمية.

١ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٢ - نلتزم بتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ونلاحظ أن بإمكانها تسريع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا. ونهيب تبعا لذلك بجميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهجها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونطلب إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير تنفيذ خطوط العمل المحددة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تستعرض خططها للإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - ندرك مع الارتياح أن الزيادات الملحوظة التي شهدتها العقد السابق في الربط والاستخدام والابداع والابتكار أدت إلى ظهور أدوات جديدة تدفع بجهود القضاء على الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأحوال البيئية. فعلى سبيل المثال كانت تكنولوجيا النطاق الترددي العريض الثابتة أو اللاسلكية وتقنيات استخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة والهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية والحوسبة السحابية والبيانات المفتوحة ووسائط

التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة في مراحلها الأولى وقت اعتماد برنامج عمل تونس، وهي الآن معترف بها باعتبارها عناصر تمكين هامة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - نؤكد من جديد أن توسيع نطاق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها يجب أن يظلا محور تركيز لعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ونتيجة أساسية لها. وإننا نشعر بتفاؤل كبير لأن التقديرات تشير إلى أن عدد الاشتراكات في نظم الهواتف المحمولة ارتفع من ٢,٢ بليون شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,١ بلايين شخص في عام ٢٠١٥، وأن التوقعات تشير إلى أن ٣,٢ بلايين شخص سوف يرتبطون بشبكة الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٥، أي أكثر من ٤٣ في المائة من مجموع سكان العالم، وسيكون منهم بليوناً شخصاً من البلدان النامية. ونلاحظ أيضاً أن الاشتراكات في نظام النطاق الترددي العريض الثابت حققت نسبة انتشار تناهز ١٠ في المائة، مقابل ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، وأن شبكات الهواتف المحمولة العريضة النطاق تظل هي قطاع السوق الأسرع نمواً، إذ تستمر في تسجيل معدلات نمو بالعشرات حيث بلغت ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي قيمة زادت ١٢ مرة قياساً إلى عام ٢٠٠٧.

١٥ - نلاحظ أن الاقتصاد الرقمي يمثل جزءاً هاماً ومنتامياً من الاقتصاد العالمي، وأن الربط يقترن بالزيادات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أوجدت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جيلاً جديداً من الأعمال التجارية، والمبتكرين، والوظائف، مع القيام في الوقت نفسه بتغيير ملامح أعمال أخرى وجعلتها مهجورة وأسهمت أيضاً عموماً في زيادة الكفاءة والوصول إلى الأسواق والإبداع في كافة القطاعات. وإننا ندرك الأهمية الحاسمة لزيادة مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي.

١٦ - ندرك أيضاً أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهم في ارتفاع مستويات المنفعة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، إذ تفتح قنوات جديدة بين المواطنين، والأعمال التجارية، والحكومات لتبادل المعارف وزيادتها، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وعملهم. وعلى نحو ما هو متوخى في خطوط العمل المحددة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإننا شهدنا تحقيق فتوحات بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على المستوى الحكومي، في مجالات منها توفير الخدمات العامة، وخدمات التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، وكذلك في الأعمال التجارية والزراعة، والعلوم، حيث باتت أعداد متزايدة من الناس تستفيد من الخدمات والبيانات التي ربما لم تكن من قبل في تناول أو لم تكن متيسرة بأسعار معقولة.

١٧ - ندرك في الوقت ذاته أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحدث تغييرا جوهريا في طريقة تواصل الأفراد والمجتمعات وأنماط استهلاكهم وطريقة قضاء أوقاتهم، مع ما يترتب على ذلك من آثار صحية واجتماعية جديدة وغير متوقعة، الكثير منها إيجابي وبعضها يثير شواغل.

١٨ - ندرك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باتت تكتسي أهمية في التصدي للكوارث والاستجابة الإنسانية ونؤكد من جديد كذلك دورها في تعزيز وتطوير نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتأهب، والاستجابة، والانتعاش، والتأهيل والتعمير. ونشجع أيضا زيادة الاستثمار في تطوير الابتكار والتكنولوجيا في البحوث الطويلة الأجل التي تتصدى لأخطار متعددة والمهادفة إلى إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

١٩ - ندرك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل أيضا أكثر فأكثر وسيلة لدعم تنوع أشكال التعبير الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية المتنامية بسرعة، ونؤكد من جديد أن ثمة حاجة إلى استراتيجيات رقمية عملية وشاملة لصيانة التراث الثقافي وإتاحة الاطلاع على المعلومات المسجلة في البيئة الرقمية بجميع أشكالها.

٢٠ - ندرك كذلك أن زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتولد عنه منافع بيئية معينة وتترتب عليه في آن معا تكاليف بيئية معينة، نسعى إلى خفضها. ونرحب بالفرصة التي تتيحها الطاقة المستدامة ليتسنى تجنب إسهام نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغير المناخ، ونلاحظ أيضا ما لها من قيمة تحفيزية لنشر مفاهيم الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والمدن الذكية والقادرة على الصمود، وتقديم الخدمات من خلال الإنترنت، ضمن حلول أخرى. غير أننا ندرك أنه يجب علينا أن نشجع اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين كفاءة استخدام الموارد في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإعادة الاستخدام والتدوير والتخلص بأمان من النفايات الإلكترونية.

١-١ سدّ الفجوات الرقمية

٢١ - على الرغم من الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي في مجال الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء العديد من الفجوات الرقمية التي ما تزال قائمة، سواء بين البلدان وداخلها أو بين المرأة والرجل. ونلاحظ أن الفجوات كثيرا ما تكون على صلة وثيقة بمستويات التعليم وبأوجه عدم المساواة القائمة، وننوه إلى أن فجوات قد تظهر في المستقبل فتفضي إلى إبطاء نسق التنمية المستدامة. ونسلم بأن نسبة لا تزيد عن ٤٣ في المائة من الأشخاص في العالم كانت لديها، اعتبارا من عام ٢٠١٥، فرصة النفاذ إلى شبكة الإنترنت، وبأن نسبة ٤١ في المائة فقط من النساء كانت لديها هذه

الفرصة، فيما تشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من محتويات الإنترنت متاحة بلغة واحدة فقط من جملة ١٠ لغات. ويشكل الفقراء الشريحة الأكثر استبعادا من التمتع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٢ - ونعرب كذلك عن القلق لأنّ الفجوات الرقمية تظل قائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولأنّ الكثير من البلدان النامية تنقصه فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة. وحتى سنة ٢٠١٥، لم تحصل على فرص النفاذ إلى الإنترنت في البلدان النامية سوى ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية، مع تفاوت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً فيما بين هذه البلدان، وبلوغها في المقابل لدى البلدان المتقدمة النمو مستوى يزيد عن ٨٠ في المائة. وهذا يعني أن ثلثي الأسر المعيشية في البلدان النامية ليس لديها فرص النفاذ إلى الإنترنت.

٢٣ - ونحن نؤكد التزامنا بسدّ الفجوات الرقمية والمعرفية، ونقرّ بأنّ النهج الذي نتبّعه يجب أن يكون متعدّد الأبعاد وذا فهم متطورّ لمعنى الوصول، مع التشديد على نوعية هذا الوصول. ونسلم بأن السرعة والاستقرار ويُسر التكاليف واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة هي الآن من أساسيات الجودة، وبأنّ الربط بشبكات النطاق العريض هو من العوامل الرئيسية المساعدة بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة. ونسلم أيضاً بأن الاختلافات في قدرات الأفراد على استخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل فجوة معرفية تكسرّ اللامساواة. ونلاحظ أيضاً الرغبة في تجاوز نطاق "مجتمعات المعلومات" للوصول إلى "مجتمعات المعرفة" التي لا تُصنع فيها المعلومات وتوزّع فحسب، بل تُسخرّ أيضاً لخدمة التنمية البشرية. ونحن نسلم بأن هذه الفجوات قد تشهد تغييراً مع ظهور الابتكارات والخدمات التكنولوجية، ونهيب بكل الأطراف المعنية، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير العمل ضمن مسارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أن تواصل، في نطاق الولايات المنوطة بها وضمن حدود الموارد المتاحة لها، العمل معاً من أجل تحليل طبيعة الفجوات الرقمية بانتظام، ودراسة الاستراتيجيات اللازمة لسدّها، وتمكين المجتمع الدولي من الاطلاع على النتائج التي تتوصل إليها.

٢٤ - ونحن نشدد على ضرورة مواصلة تطوير المحتويات والخدمات المحلية بلغات وأشكال شتى تكون في متناول جميع الناس الذين يحتاجون بدورهم إلى قدرات وإمكانات تشمل الوسائط والمعلومات ومهارات الإلمام الرقمي حتى يستفيدوا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويواصلوا تطويرها. لذلك، نسلم بما تكتسيه مبادئ التعددية اللغوية في مجتمع المعلومات من أهمية حيوية تضمن التنوع اللغوي والثقافي والتاريخي لجميع الأمم. ونعترف

أيضا بقيمة مختلف الحلول القابلة للتشغيل البيني والميسورة التكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نماذج البرمجيات الخاضعة للملكية الفكرية والبرمجيات المفتوحة المصدر، والبرمجيات المجانية.

٢٥ - ونحن، بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إحداث زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشجع كل أصحاب المصلحة على السعي إلى تمكين الجميع من فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت. ونرحب بالجهود التي يبذلها كل أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الجهود المبذولة ضمن إطار برنامج عمل التوصيل في ٢٠٢٠: برنامج عمل عالمي لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم الذي اعتمد في مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠١٤.

٢٦ - ونسلم أيضا بوجود فجوات رقمية في استخدام الوسائل الرقمية وفي الإلمام بهذه الوسائل، وبضرورة سدّ هذه الفجوات.

٢٧ - ونشدّد على ما يساورنا من قلق إزاء نسبة المتمتعات بفرص النفاذ إلى الإنترنت، التي لا تتجاوز ٤١ في المائة، ونوجّه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي ما تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات من بينها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ونحن ندرك أنّ القضاء على الفجوة الرقمية بين الجنسين وتحقيق الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين من أهداف التنمية المستدامة هما جُهدان يعزز كل منهما الآخر، وملتزم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك من خلال التركيز من جديد على نوع الجنس في تنفيذ ورصد مسارات العمل، وذلك بدعم من كيانات الأمم المتحدة المعنية ومنها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونحن ندعو إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق المساواة بين الجنسين في عدد مستخدمي الإنترنت بحلول عام ٢٠٢٠، ولا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتثقيف النساء والفتيات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وريادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى. ونؤكد من جديد التزامنا بكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢-١ البيئة المواتية

٢٨ - ندرك أن بعض السياسات قد أسهمت إسهاما كبيرا في سد الفجوات الرقمية، ونسلم بقيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وندعم بمواصلة تحديد وتنفيذ أفضل الممارسات الناشئة في استحداث أطر التعليم والابتكار والاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والسهر على سير عمل هذه الأطر.

٢٩ - وإذنا نسلّم بأهمية التدفق الحر للمعلومات والمعرفة، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه كمية المعلومات الموزعة عبر العالم زيادةً ويكتسب فيه الاتصال دورا مهماً. ونعترف بأنّ مكاسب كبيرة في الموصولية والتنمية المستدامة قد تيسرت في بلدان كثيرة بفضل تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، وفتح باب الوصول إلى البيانات، وحفز المنافسة، ووضع قواعد تنظيمية ونظم قانونية قائمة على الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقلال وعدم التمييز، واعتماد التناسب في فرض الضرائب ورسم التراخيص، والوصول إلى التمويل، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، واستراتيجيات الربط بالنطاق العريض على المستويين الوطني والإقليمي، وتحقيق الكفاءة في تخصيص طيف الترددات الراديوية، واعتماد نماذج تقاسم الهياكل الأساسية، والعمل بالأنهج الأهلية، وتوفير مرافق إتاحة الوصول إلى عامة الجمهور.

٣٠ - ونحن ندرك أن عدم الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات الميسرة والموثوقة ما زال يشكل تحديا حرجا للعديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وأيضاً البلدان التي تمر بحالات نزاع، والبلدان التي تشهد مرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. لذلك، لا بُدّ من بذل كل الجهود لخفض أسعار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وللربط بالنطاق العريض، مع مراعاة أن الأمر قد يتطلب مبادرات موجهة، بوسائل منها البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، من أجل حفز خيارات الموصولية بأسعار منخفضة.

٣١ - وحبذا لو عملت الدول بقوة، في سياق بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيق رفاه شعوب البلدان المعنية.

٣٢ - وندرك أنه يتعين إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع المبادئ القانونية ويكفل الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣٣ - وندعو إلى التركيز بشكل خاص على الإجراءات التي تُحسّن البيئة المواتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوسّع نطاق فرص التعليم وبناء القدرات بهذا الشأن. كما نطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في إطار ولايتها المتعلقة بمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإلى كافة ميسري مسارات العمل، في إطار ولاية كل منهم وضمن حدود الموارد المتاحة له، العمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل القيام بانتظام بتحديد وتعزيز إجراءات تفصيلية تدعم البيئة المواتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، ومن أجل العمل، حسب الاقتضاء، على توفير المشورة السياساتية المدفوعة بالطلب والمساعدة التقنية وبناء القدرات لإعمال تلك الإجراءات.

٣-١ الآليات المالية

٣٤ - إننا نرحّب بالزيادة الكبيرة في نفقات القطاعين العام والخاص على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال العقد الماضي، حيث تصل هذه النفقات في الوقت الحالي إلى ترليون دولار سنويا ويتم استكمالها بانتشار آليات التمويل الجديدة. لذلك، تشكّل هاتان النتيجتان تقدّمًا في مجال تنفيذ الفقرتين ٢٣ و ٢٧ من برنامج عمل تونس.

٣٥ - بيد أننا نقرّ بأنّ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وسد الفجوات الرقمية سيتطلب قدرًا أكبر من الاستثمارات المتواصلة في الهياكل الأساسية والخدمات، وفي بناء القدرات، وتعزيز البحث والتطوير المشتركين، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها. وما تزال هذه الآليات تشكل التركيز الرئيسي لجميع البلدان والشعوب، ولا سيما البلدان النامية.

٣٦ - وملتزم بكفاءة تخصيص الموارد العامة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، مع التسليم بضرورة وضع ميزانيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، ولا سيما في التعليم. ونحن نشدد على أن القدرات هي العقبة الرئيسية أمام سدّ الفجوة الرقمية، ونوصي بالتشديد على تنمية القدرات، ومنها القدرة على الابتكار، وذلك حتى يتمكنّ الخبراء المحليون والمجتمعات المحلية من الاستفادة بالكامل من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ويسهموا فيها. وندرك الإمكانات المتاحة، من خلال جملة من الأدوات كصناديق الخدمة الشاملة وبنية

الشبكات الممولة من الميزانيات العامة، لتحسين الموصولية، ولا سيما في المناطق النائية والريفية، وذلك في المجالات التي يصعب الاستثمار فيها بسبب ظروف السوق.

٣٧ - ونشير إلى الالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية^(٥)، ونعترف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الميسرة الأخرى لفائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم بقدر كبير في النتائج الإنمائية، ولا سيما حيث تستطيع هذه التدفقات أن تحدّ من مخاطر الاستثمار العام والخاص، وأن تزيد من استخدام هذه التكنولوجيا في تعزيز الإدارة الرشيدة وجمع الضرائب.

٣٨ - ونحن ندرك الأهمية الحاسمة التي تكتسيها استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مضامينها وخدماتها، ونشجع الحكومات على وضع أطر قانونية وتنظيمية تفضي إلى زيادة الاستثمار والابتكار. وندرك أيضاً أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستراتيجيات توفير فرص الوصول للجميع، وسائر النهج المؤدية إلى تحقيق هذه الغاية.

٣٩ - ونشجع على إيلاء مكانة بارزة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الآلية الجديدة لتيسير التكنولوجيا المنشأة بموجب خطة عمل أديس أبابا، وللنظر في كيفية مساهمتها في تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٤٠ - ونلاحظ مع القلق التحديات القائمة أمام تنفيذ صندوق التضامن الرقمي، الذي تم الترحيب به في برنامج عمل تونس باعتباره من آليات التمويل المبتكرة ذات الطابع الطوعي. لذلك، ندعو إلى أن يتم، ضمن الاستعراض السنوي لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إجراء تقييم مستمر لخيارات التمويل المبتكرة.

٢ - حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات

٤١ - نوّكّد من جديد الالتزام الوارد في إعلان مبادئ جنيف وفي التزام تونس بشأن الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، وتربطها وتأزرها، بما فيها الحق في التنمية، وفقاً لما يجسده إعلان وبرنامج عمل فيينا للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان^(٦). ونؤكد أيضاً من جديد أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، هي كل

(٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٦) A/CONF.157/24 (الجزء الأول)، الفصل الثالث.

متكامل يعزز بعضه بعضا. ونؤكد تصميمنا على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما هي في الشؤون الوطنية.

٤٢ - ونحن ندرك أن حقوق الإنسان الأساسية قد شكّلت عاملا محوريا في رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أظهرت قدرة على تعزيز ممارسة حقوق الإنسان، وذلك بما أتاحتها في مجال الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

٤٣ - كما نؤكد مجددا على أنّ الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت، لأنّ الأمر من أساسيات مجتمع المعلومات التي تم التسليم بها في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٦ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٧) وفي قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٤ - بيد أنّنا نلاحظ بقلق أنّ هناك مخاطر تتهدد حرية التعبير وتعددية المعلومات، وندعو إلى توفير الحماية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام ولدوائر المجتمع المدني. ونهيب بالدول أن تقوم، وفقا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، باتخاذ جميع التدابير المناسبة اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في عدم التعرض للتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصيات.

٤٥ - ونعيد تأكيد التزامنا بأحكام المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنّ لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، وأنّ هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. ونشير أيضا إلى الالتزامات التي تعهدت بها، بموجب المادة ١٩، الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٨). ونشدّد على ضرورة احترام استقلال وسائط الإعلام. ونعتقد أنّ الاتصال هو عملية اجتماعية جوهرية وحاجة إنسانية أساسية، وهو الأساس لكل تنظيم اجتماعي ومن ثم محور مجتمع المعلومات. لذلك، ينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل الأفراد أينما كانوا، ولا ينبغي إقصاء أي أحد من الفوائد التي يتيحها مجتمع المعلومات.

(٧) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/69/53)، الفصل الخامس، الفرع ألف.

(٨) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

٤٦ - ونشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٩، ونؤكد في هذا السياق على أنه لا يجوز، وفقاً للالتزامات البلدان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته. وبناء على ذلك، ندعو جميع الدول إلى أن تراجع إجراءاتها وممارساتها وتشريعاتها المتعلقة بمراقبة الاتصالات، وباعتراض وجمع البيانات الشخصية، بما يشمل المراقبة الجماعية، وذلك بهدف إعلاء الحق في الخصوصية على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول الأطراف في العهد، ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٧ - ونؤكد من جديد التزامنا بأحكام المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يُتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في ممارسته لحقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحررياتهم واحترامها، ولتلبية المقتضيات العادلة للفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي. ولا يجوز في أي حال أن تُمارس هذه الحقوق والحرريات على نحو يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.

٣ - بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤٨ - نؤكد أن تعزيز الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تطور مجتمع المعلومات ونجاح هذه التكنولوجيات هو محرك للابتكار الاقتصادي والاجتماعي.

٤٩ - ونرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية من أجل بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما يشمل الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للاتصالات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية لإجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجرائم الإلكترونية، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وذلك من بين الجهود الأخرى المبذولة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

٥٠ - ونذكر الدور القيادي الذي تبذله الحكومات في مسائل أمن الفضاء الإلكتروني المتعلقة بالأمن الوطني. ونذكر كذلك أهمية أدوار جميع الجهات صاحبة المصلحة

ومساهماتها، كل بحسب دوره ومسؤولياته. ونؤكد من جديد أن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن يكون متسقاً مع حقوق الإنسان.

٥١ - ونذكر ما للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، من دور هام في بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الدول ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥^(٩).

٥٢ - غير أننا نشعر بالقلق إزاء بعض أوجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدامات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدد المزايا المتصلة بالأمن والتنمية، بما في ذلك استخدام هذه التكنولوجيا للأغراض الإرهابية وجرائم الفضاء الإلكتروني. ونعرب عن الحاجة إلى الأطر القانونية وتدابير الإنفاذ القائمة لمواكبة سرعة التغيرات التكنولوجية وتطبيقها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ الشواغل التي مفادها أن الهجمات ضد الدول والمؤسسات والشركات والأفراد والكيانات الأخرى يجري الاضطلاع بها الآن من خلال الوسائل الرقمية. ونؤكد مجدداً اعتقادنا بأنه يتعين الترويج لثقافة عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني وتطويرها وتنفيذ تدابير أمن الفضاء الإلكتروني بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية في سبيل تعزيز الثقة والأمن في مجتمع المعلومات.

٥٣ - ونهيب بالدول الأعضاء تكثيف الجهود الرامية إلى بناء أمن داخلي قوي فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى صعيد استعمالها، بما يتسق مع التزاماتها الدولية وقوانينها المحلية. كما نهيب بالدول الأعضاء التعاون بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العابرة للحدود الوطنية وفي مجال استعمالها، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون بشأن مكافحة إساءة استعمال التكنولوجيا لأغراض إجرامية؛ ومنع استخدام التكنولوجيا والاتصالات والموارد لتحقيق أغراض إجرامية أو إرهابية.

٥٤ - ونذكر التحديات التي تواجهها الدول، ولا سيما البلدان النامية، في بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وندعو إلى تجديد التركيز على بناء القدرات والتعليم وتبادل المعارف والممارسة التنظيمية، وكذلك تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات وزيادة الوعي فيما بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في أوساط الفئات الأكثر فقراً وضعفاً.

(٩) A/68/98 و A/70/174.

٤ - إدارة الإنترنت

٥٥ - نؤكد من جديد الفقرة ٥٥ من جدول أعمال تونس، وندرك في هذا الصدد أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت حققت تأثيراً فعالاً جعلت الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديداً القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي ويتحقق الابتكار وحلق القيم عند الأطراف. ومع ذلك، فإن نحو ٤ بلايين نسمة يمثلون قرابة ثلثي السكان المقيمين في البلدان النامية لا يزالون غير متصلين بشبكة الإنترنت.

٥٦ - وندرك أن هناك الكثير من مسائل السياسة العامة الدولية الشاملة لعدة قطاعات التي تتطلب اهتماماً والتي لم تتم معالجتها على النحو المناسب.

٥٧ - ونحيط علماً بالفقرة ٢٩ من برنامج عمل تونس، ونسلم بأن إدارة الإنترنت باعتبارها مرفقا عالميا تشمل عمليات متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية ويتعدد فيها أصحاب المصلحة، بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين وفقاً للأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منها.

٥٨ - ونؤكد من جديد على التعريف العملي لإدارة الإنترنت الوارد في الفقرة ٣٤ من برنامج عمل تونس، ألا وهو تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها.

٥٩ - ونؤكد من جديد على المبدأ المتفق عليها في إعلان مبادئ جنيف ومفاده أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية الحكومية الدولية المعنية، كل في إطار دوره ومسؤولياته على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من برنامج عمل تونس.

٦٠ - ونحيط علماً باستضافة حكومة البرازيل للاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (NETMundial) الذي عقد في ساو باولو في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٦١ - وندرك أن ثمة حاجة إلى زيادة المشاركة والانخراط في المناقشات بشأن إدارة الإنترنت التي تجريها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من البلدان النامية، ولا سيما

البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل فضلاً عن البلدان التي تمر بمحالات النزاع وما بعد النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وندعو إلى وضع آلية تمويل معززة لهذه الغاية تكون مستقرة وشفافة وطوعية.

٦٢ - ونلاحظ أهمية العمليات التنظيمية والتشريعية في بعض الدول الأعضاء بشأن شبكة الإنترنت المفتوحة في سياق مجتمع المعلومات والدوافع الكامنة وراء ذلك، وندعو إلى المزيد من تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بشأن الفرص والتحديات.

٦٣ - ونعترف بدور منتدى إدارة الإنترنت بصفته برنامجاً يتعدد فيه أصحاب المصلحة من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت. ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل فيما يتعلق بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(١٠)، والتي أحاطت بها الجمعية العامة علماً في قرارها ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وندعو إلى التعجيل بتنفيذها. وتمدد لمدة عشر سنوات أخرى الولاية الحالية لمنتدى إدارة الإنترنت المبينة في الفقرات ٧٢ إلى ٧٨ من برنامج عمل تونس. ونذكر أنه ينبغي للمنتدى خلال تلك الفترة مواصلة إحراز تقدم في مجال طرائق العمل ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين من البلدان النامية. ونهيب باللجنة، في إطار تقاريرها المنتظمة، إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريقها العامل.

٤-١ تعزيز التعاون

٦٤ - نقر بأنه قد تم تنفيذ مبادرات مختلفة، وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون، المفصلة في الفقرات ٦٩ إلى ٧١ من برنامج عمل تونس.

٦٥ - غير أننا نلاحظ الآراء المتباينة التي أعربت عنها الدول الأعضاء بالنسبة إلى تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في جدول أعمال تونس. وندعو إلى استمرار الحوار والعمل على تنفيذ التعاون المعزز. وبناء على ذلك، فإننا نطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء فريق عامل لوضع توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، مع مراعاة العمل الذي اضطلع به بشأن هذه المسألة حتى الآن. وسيقرر الفريق، الذي سيتم تشكيله في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ٢٠١٦، في البداية

(١٠) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

أساليب عمله، بما في ذلك طرائق العمل، وسوف يكفل المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة مع أخذ جميع آرائها وخبراتها المتنوعة في الحسبان. وسيقدم الفريق تقريراً إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية والعشرين بغية إدراجه في التقرير السنوي المقدم من اللجنة إلى المجلس. وسوف يكون التقرير أحد المدخلات في التقارير المنتظمة المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٥ - المتابعة والاستعراض

٦٦ - نؤكد من جديد أن التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات سيتطلب التزاماً وعملاً مستمرين من جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية - وأن الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز على صعيد المجموعة الكاملة من مسارات عمل القمة سيكون أساسياً لتحقيق رؤية القمة.

٦٧ - وندعو إلى استمرار التقارير السنوية عن تنفيذ نتائج القمة العالمية المقدمة من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وندعو في هذا الصدد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى النظر في التقارير السنوية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ونشجع أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات إلى المساهمة في التقارير.

٦٨ - وندعو أيضاً فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات إلى مواصلة عمله في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة، حسب صلاحياتها وولاياتها، وندعو اللجان الإقليمية إلى مواصلة عملها في تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومساهمتها في عمليات استعراضها، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الإقليمية.

٦٩ - ونسلم بأن منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات يشكل منبراً يمكن لجميع أصحاب المصلحة القيام من خلاله بمناقشة وتبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية، وينبغي الاستمرار في عقده سنوياً.

٧٠ - ونسلم بأهمية البيانات والإحصاءات من أجل دعم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وندعو إلى جمع مزيد من البيانات لدعم اتخاذ القرارات بناء على الأدلة، وإدراج إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وفي برامج العمل الإحصائية الإقليمية، وتعزيز القدرات الإحصائية المحلية وتوفير التدريب المحدد الهدف من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وكان لأنشطة الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية مساهمة قيّمة على صعيد جمع البيانات ونشرها وينبغي أن تستمر.

٧١ - وندرك أنه قد تم، في إطار إعداد هذا الاستعراض، تحديد عدد من التحديات والفرص، مما يتطلب مشاورات طويلة الأجل لتحديد الاستجابات المناسبة، وأن وتيرة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستلزم مستوى أعلى من النظر في التقدم المحرز واتخاذ إجراءات مستقبلية. وبناء عليه، فإننا نطلب إلى الجمعية العامة أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٢٥. بما يشمل تقديم المدخلات والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في العملية التحضيرية، من أجل تقييم التقدم المحرز على صعيد نتائج القمة العالمية، وتحديد مجالات التركيز المستمر والتحديات. ونوصي بأن تكون الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى أحد المدخلات في عملية استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الجلسة العامة ٧٩

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥